الأمم المتحدة

S/2012/150



Distr.: General
12 March 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٩ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل الرسالة المرفقة المؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠١٢ التي تلقيتها من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، أندرس فوغ راسموسن، ويحيل بها تقريراً عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، يشمل الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي - مون



12-26113 (A) 160312 160312

المرفق

رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي إلى الأمين العام

وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٩٤٣ (٢٠١٠)، أرفق طيه تقريراً عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية يشمل الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ (انظر الضميمة). وأرجو ممتناً إطلاع مجلس الأمن على هذا التقرير.

(توقيع) أندرس فوغ **راسموسن**

الضميمة

التقرير الفصلي المقدم إلى مجلس الأمن عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية

مقدمة

١ - وفقا لما يقتضيه قرارا مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٩٤٣ (٢٠١٠)، يُطلع هذا التقرير الأمم المتحدة على التقدم الذي أحرزته بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، ويشمل الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ففي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بلغ مجموع قوام القوة الدولية ٢٣٦ ١٣٠ فرداً مقدمين من جميع البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي البالغ عددها ٢٨ بلدا، إضافة إلى ٢٢ بلداً من البلدان غير الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد أصبحت البحرين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ البلد الخمسين المساهم بقوات في القوة الدولية وشريكاً تنفيذياً فيها. وتكرر منظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية دعوتهما إلى المزيد من أعضاء الأمم المتحدة بدعم هذه البعثة الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة من خلال توفير موجهين ومدربين لقوات الأمن الوطني الأفغانية، وزيادة الدعم المقدم إلى القطاعين المدنيين، الحوكمة والتنمية.

٢ - وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة الدولية تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وخلال الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بلغ مجموع الخسائر البشرية التي تكبدتها القوة الدولية ٤٣٢ ١ فرداً، من بينهم ٧٦ فرداً لقوا حتفهم في العمليات الحربية، و ٨٧٦ فرداً أصيبوا بجراح فيها، بالإضافة إلى ١١ حالة وفاة غير متصلة بالمعارك.

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الهجمات التي يشنها العدو اتجاهها نحو الانخفاض، وكان التغيير على نطاق البلد أقل بنسبة ٩ في المائة عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠. إلا أن الهجمات التي يشنها العدو زادت في الجزء الشرقي من البلد، ويعزى ذلك أساساً إلى العمليات التي تعمدت القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن لأفغانية القيام بها لدحر المتمردين بعيداً عن المراكز السكانية. وتحسنت فعالية عمليات قوات الأمن الأفغانية عما كانت عليه في الأشهر الثلاثة السابقة، وهي تتقدم بوتيرة مقبولة لمواصلة عملية الانتقال. واستمر عدد العمليات المشتركة والعمليات التي يقودها الأفغان ارتفاعه مع الزيادة المطردة الحاصلة في قدرة قوات الأمن الأفغانية على تنفيذ عمليات أمنية في كل أنحاء البلد.

وتفيد دراسة استقصائية أجرتها مؤسسة آسيا في الآونة الأخيرة بأن الجمهور الأفغاني بات يثق على نحو متزايد بقدرة قواته على توفير أمنه. واتسمت الحوادث الأمنية في فترة الثلاثة أشهر المشمولة بالتقرير بالهجمات الانتحارية في كابل ومزار شريف في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، التي أوقعت عدداً كبيراً من الخسائر في الأرواح في صفوف المدنيين وذلك باستهداف المسلمين الشيعة الذين كانوا يحتفلون بذكرى عاشوراء.

٤ - ومن الأحداث البارزة الأخرى التي شهدتها الفترة المشمولة بهذا التقرير:

(أ) في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الجمعية الكبرى (لويه جركة) في كابل. ونجحت قوات الأمن الأفغانية في إدارة الترتيبات الأمنية بحد أدنى من الدعم من جانب القوة الدولية. وأكد الرئيس قرضاي، في كلمته الافتتاحية، ضرورة مواصلة تقديم الدعم العسكري والاقتصادي الدولي ما بعد عام ٢٠١٤، مؤكدا في الوقت نفسه على السيادة الأفغانية.

(ب) وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وأثناء إخلاء معسكر يشتبه بأنه كان مُعدا لتدريب المتمردين قرب الحدود مع باكستان، تعرضت وحدات القوة الدولية وقوات الأمن الوطني لإطلاق النار من قمة الجبل المشرف عليها من جهة باكستان. ونظراً إلى رداءة الاتصالات، اشتبك مركز الدعم الجوي عن قرب التابع للقوة الدولية عن طريق الخطأ مع مواقع عسكرية باكستانية. وأسفر هذا الحادث عن تدمير مركزين حدوديين ومقتل ٢٦ جندياً باكستانياً أثناء العمليات الحربية. ونتيجة هذا الحادث الذي حصل قرب الحدود، اتخذت سلسلة من تدابير الوقاية والتخفيف لمنع وقوع حادث مماثل. ومنذ ذلك الحين، أغلقت السلطات الباكستانيةً المعابر الحدودية أمام النقل اللوجستي للقوة الدولية.

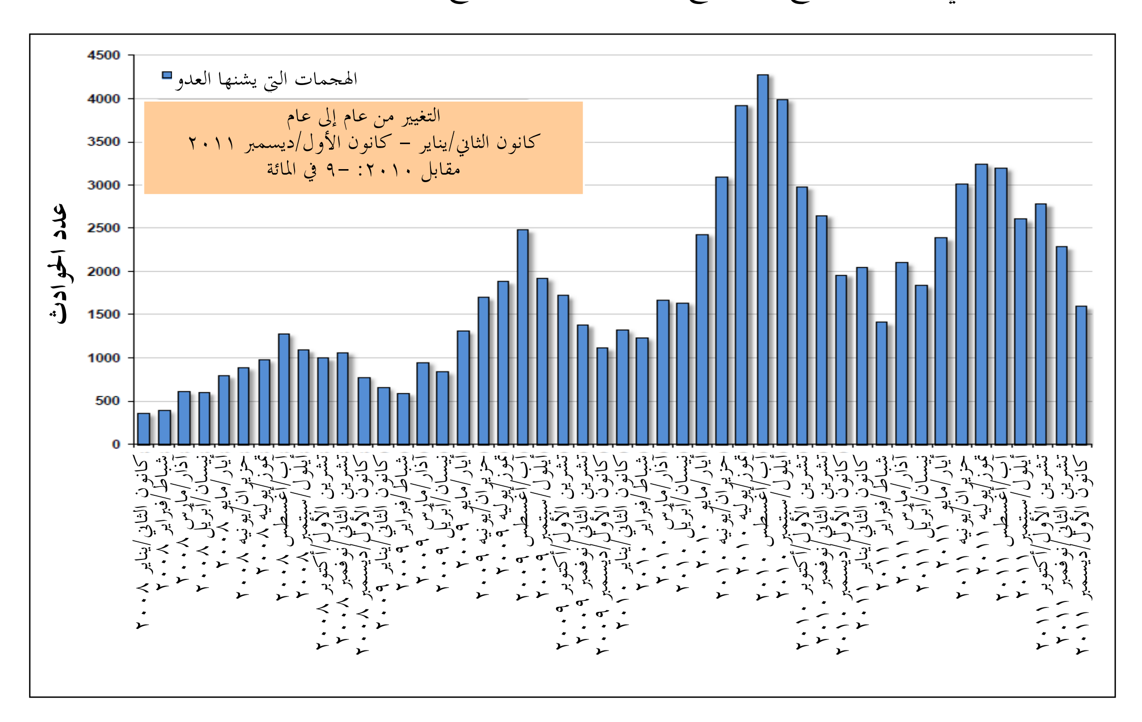
(ج) وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الرئيس قرضاي عن المناطق التي ستدخل المرحلة الثانية من عملية الانتقال. وتضم المرحلة الثانية ١٨ منطقة إضافية. وقد بدأ تنفيذ المرحلة الثانية في مقاطعة باروان في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ويجري التنفيذ حالياً في جميع مناطق المرحلة ٢، ما عدا مقاطعة سربل الخاضعة للقيادة الإقليمية الشمالية التي أُرجئ فيها التنفيذ.

(د) وفي ٥ كانون الثاني/يناير، أمر الرئيس قرضاي لجنة الإشراف الدستوري بإنجاز نقل مرفق الاحتجاز الذي تديره الولايات المتحدة في مقاطعة باروان إلى السلطات الأفغانية في غضون شهر. وجاء قرار الرئيس بعد أن أبلغت اللجنة عن انتهاكات للدستور الأفغاني الذي ينص على أنه لا يجوز لأي بلد أجنبي أن يقيم سجونا ويديرها في أفغانستان، إضافة إلى وقوع انتهاكات للقانون الجنائي الأفغاني. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، قام الرئيس قرضاي بتمديد هذه المهلة الزمنية إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٢.

(هـ) وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، هاجم جندي من الجيش الوطني الأفغاني جنودا من الفريق الفرنسي للتوجيه والاتصال في مجال العمليات في مقاطعة كابيسا الخاضعة للقيادة الإقليمية الشرقية، مما أسفر عن مقتل أربعة جنود تابعين للقوة الدولية وإصابة ١٤ بجراح (وكانت جميع الخسائر في صفوف الفرنسيين). وأعربت البلدان المساهمة بقوات في القوة الدولية عن مخاوفها الشديدة بشأن الخسائر في الأرواح وعواقب هذه الحوادث التي قام فيها أفراد من قوات الأمن الأفغانية بالهجوم على القوة الدولية، وطلبت إلى السلطات الأفغانية تحسين فرزها للمجندين وفحص سجلاتهم.

الحالة الأمنية

٥ - انخفض عدد الهجمات التي يشنها العدو[أ] مقارنة بفترة الثلاثة أشهر نفسها من فترة ٢٠١٠/٢٠١١. وباءت الجهود التي بذلها المتمردون لمواصلة العمليات في فصل الشتاء من خلال الهجمات والاغتيالات الموجهة نحو أهداف بارزة بالفشل إلى حد كبير. وفشل المتمردون في تحقيق هذا الهدف نظراً إلى تضافر عوامل منها مواصلة عمليات القوات التقليدية والقوات الخاصة المشتركة بين الأفغان والقوة الدولية، واستمرار عمليات التطهير والسيطرة والبناء، ومساعي إعادة الإدماج، وتوسيع نطاق مبادرات الدفاع المحلية.

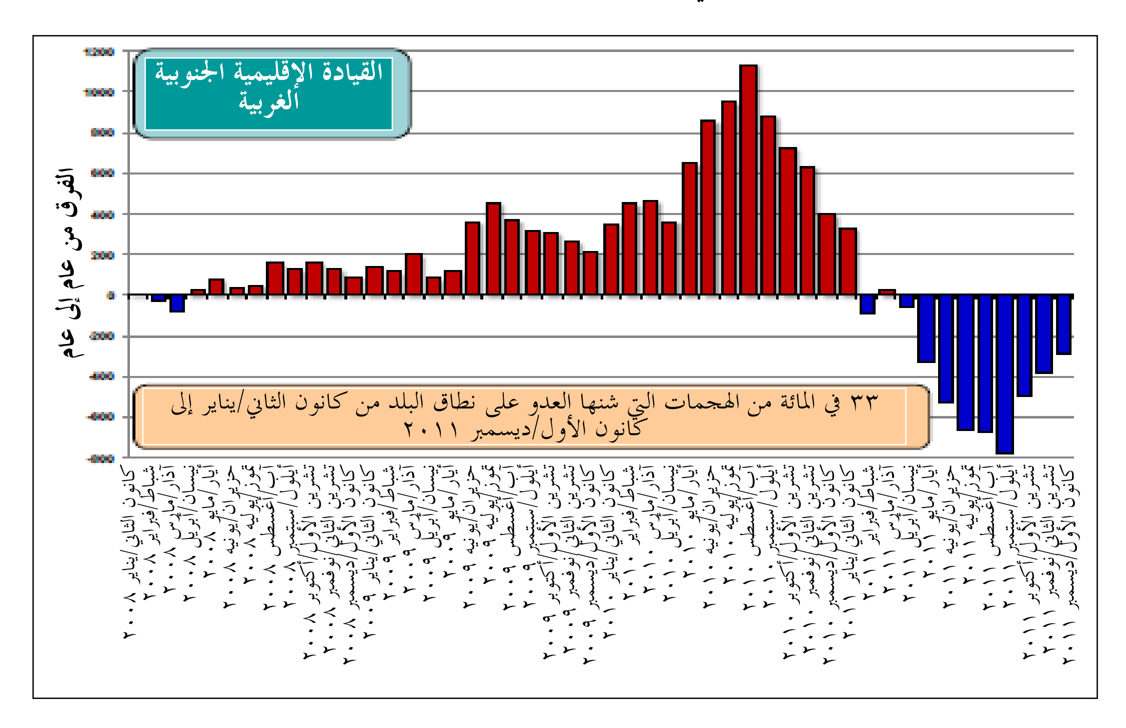


(أ) تشمل الهجمات التي يشنها العدو العمليات الحربية للعدو (النيران المباشرة، والنيران غير المباشرة، والنيران سطح - جو التي يطلقها العدو) وحوادث متعلقة بأخطار المتفجرات، وتشمل الهجمات المنفذة فقط (التفجيرات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة/انفجار الألغام).

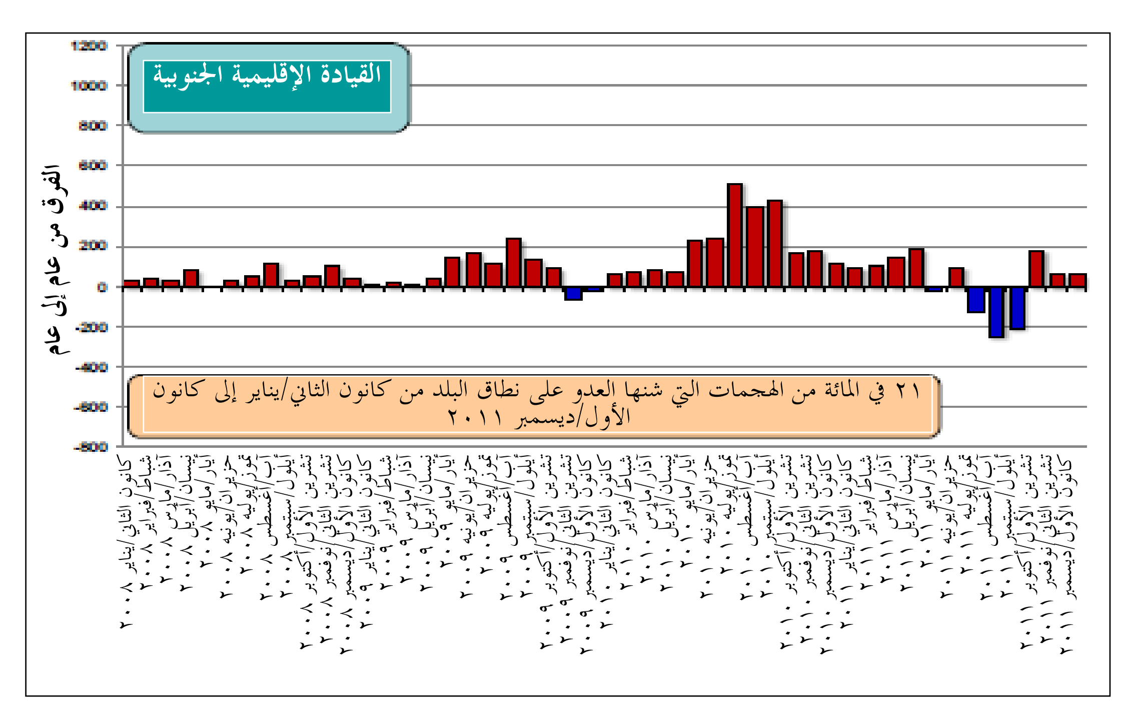
٦ - ولا يزال المتمردون يعتمدون على الأجهزة المتفجرة المرتجلة كوسيلة رئيسية لتنفيذ حملتهم. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، نُسب إلى المتمردين ما نسبته ٨٤ في المائة من الخسائر التي وقعت في الأرواح في صفوف المدنيين، ٦٠ في المائة منها بسبب استخدام المتمردين العشوائي للأجهزة المتفجرة المرتجلة. وقد عُثر على أكثر من نصف هذه الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة وأُزيلت قبل أن تنفجر.

٧ - وأما على الصعيد الإقليمي، فالحالة الأمنية هي كما يلي:

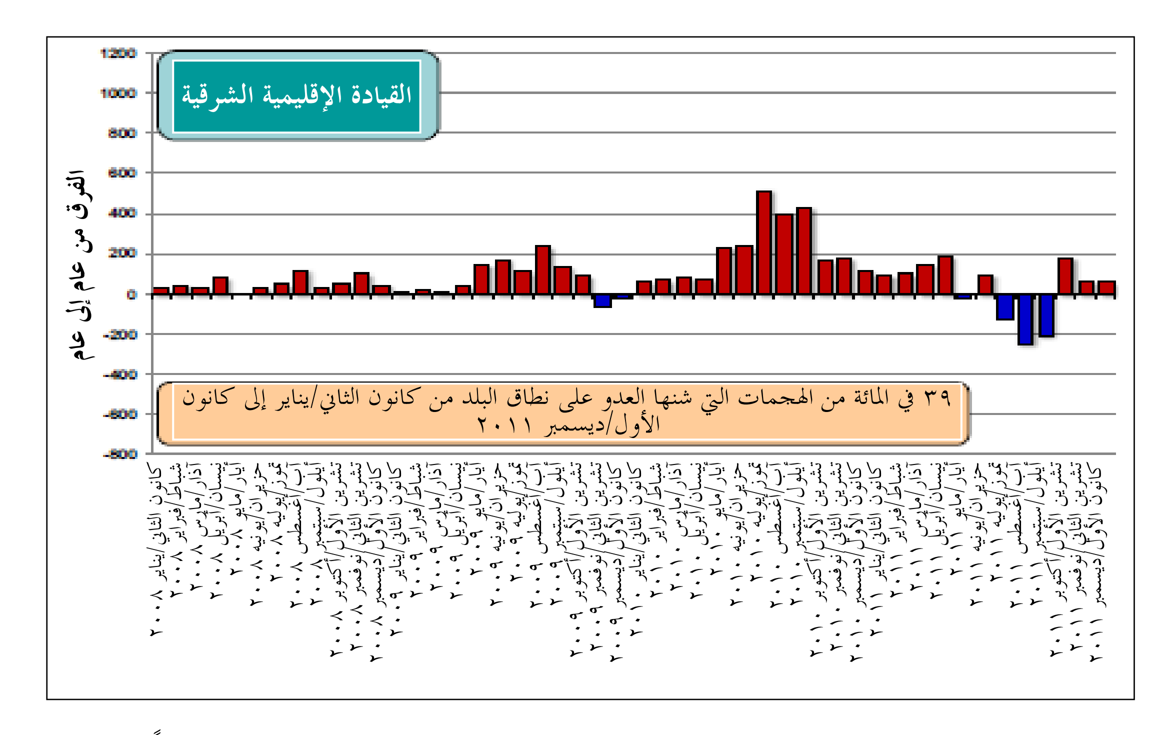
(أ) القيادة الإقليمية الجنوبية الغربية. في القيادة الإقليمية الجنوبية الغربية، انخفضت الهجمات التي شنها العدو عام ٢٠١١ بنسبة ٢٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠. واستمرت عمليات الأفرقة الموحدة المتعمدة في الضغط على المتمردين مع بداية فصل الشتاء، مما ساعد في الحد من قدرتهم. وبفضل ما قام به حاكم الإقليم غلاب مانغال في مجال تحسين الحوكمة، وما بذلته الأفرقة الموحدة من جهود، تعزز الحيز الأمني الذي يتركز حول لشكر كاه وتوسّع نطاقه. وتتواصل العمليات في شمال مقاطعة هلماند وجنوبها لزعزعة معاقل المتمردين. و لم تتأثر العمليات بسبب التخفيضات الضئيلة التي طرأت على القوة الدولية أثناء الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١١، ولكن أي تخفيضات كبيرة في المستقبل قد تضع على المحك قدرات قوات الأمن الأفغانية التي أثبتت فعاليتها حتى الآن.



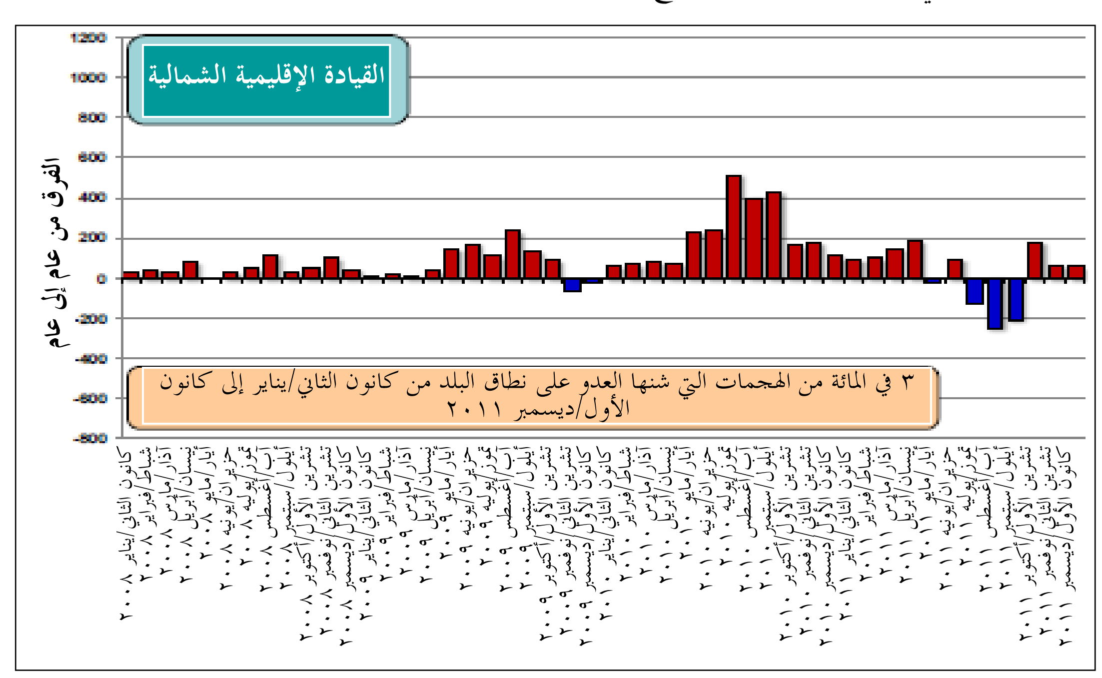
(ب) القيادة الإقليمية الجنوبية. استمر الضغط على المتمردين والحد من قدرتهم على التحرك بفضل تعزيز قدرات قوات الأمن الأفغانية ونجاح عمليات الأفرقة الموحدة. وتؤكد الزيادة الطفيفة في عدد الحوادث الأمنية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير والتصاعد الذي شهدته العمليات الانتحارية في الآونة الأخيرة في منطقة قندهار من جديد على أهمية الجنوب للمتمردين. وقد استهدف المتمردون على نحو متزايد مسؤولين في قوات الأمن الأفغانية والحكومة سعياً لاستعادة نفوذهم على الأهالي.



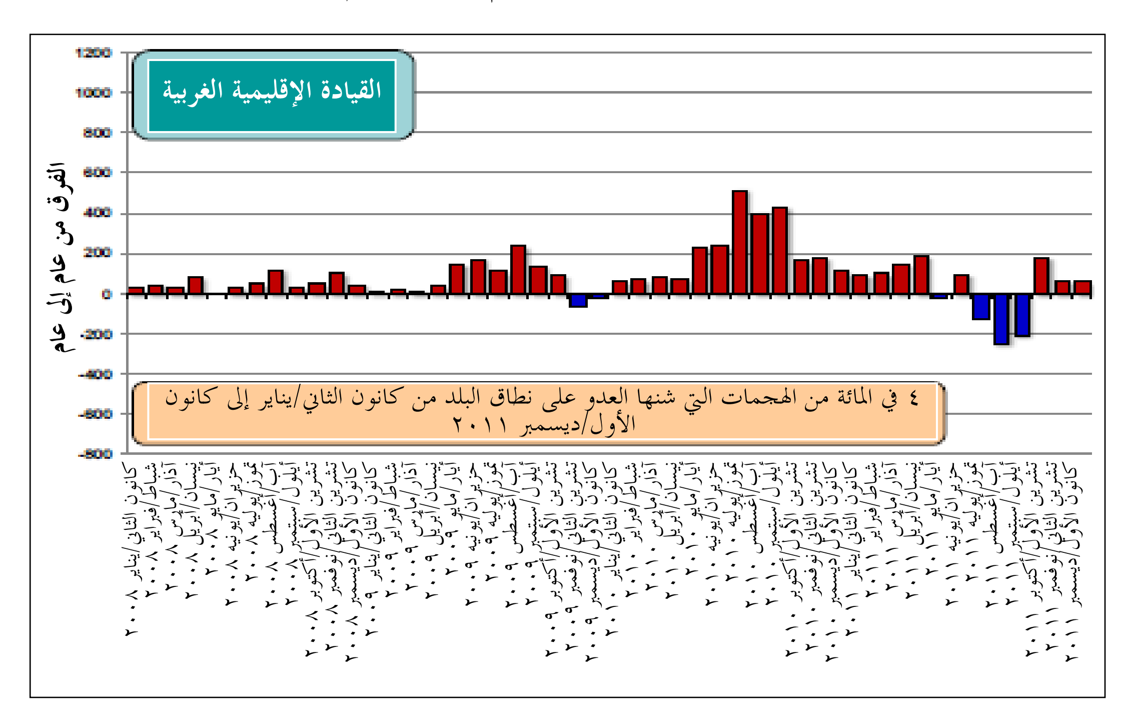
(ج) القيادة الإقليمية الشرقية. وقعت حوادث أمنية في القيادة الإقليمية الشرقية بعد أن انحسرت عموماً خلال فصل الشتاء، ولكن هذه الحوادث استمرت بمستويات أعلى من المستويات السابقة، وهي تنتشر في جميع أنحاء منطقة القيادة الإقليمية بسبب تنوع العدو جغرافياً. وقد أتاح توافد الإمدادات والمقاتلين من باكستان وعبورهما الحدود للمتمردين في المنطقة الحفاظ على قدرتهم ووتيرتهم في مجال العمليات. وتعمل زيادة الضغط من جانب القوة الدولية وقوات الأمن الأفغانية، مقترنة بالمبادرات الأمنية المحلية الأفغانية، على تعطيل طرق الإمدادات هذه وبالتالي عرقلة عمليات المتمردين. وأظهر التوتر الذي شاب العلاقات بين القوة الدولية/حكومة أفغانستان وباكستان أثناء الفترة المشمولة بالتقرير أهمية التعاون من أجل نشر الأمن والاستقرار في المنطقة الحدودية.



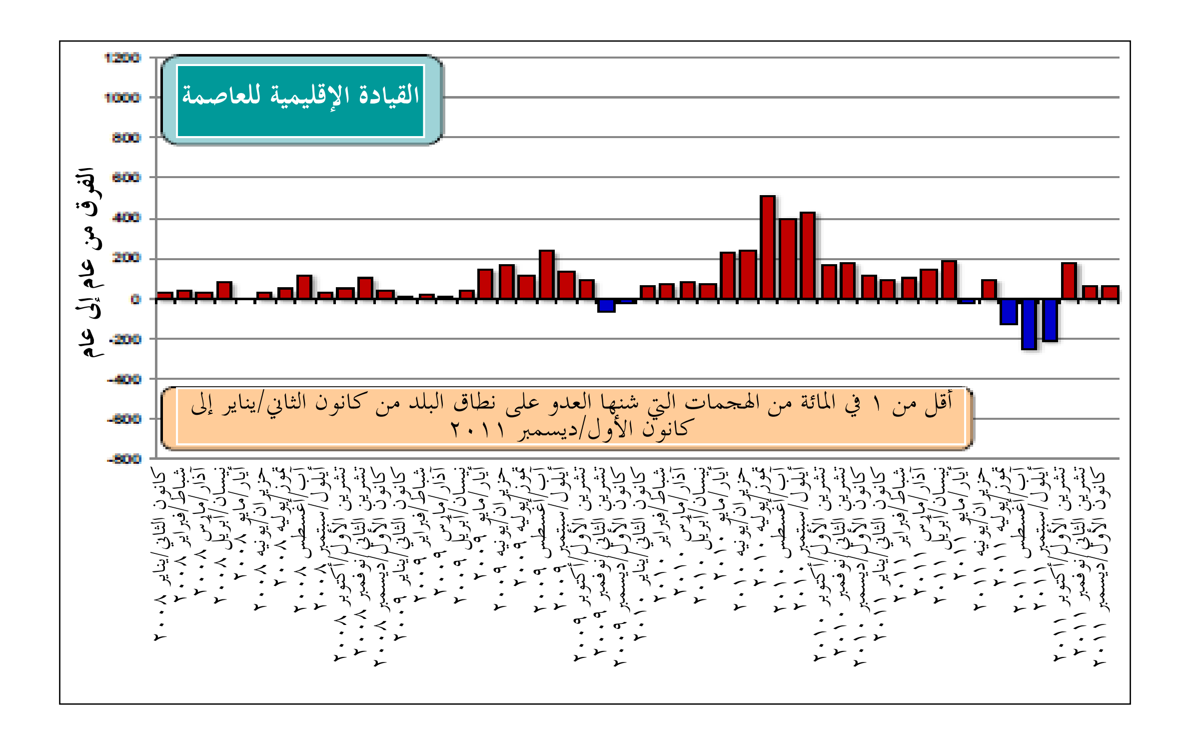
(د) القيادة الإقليمية الشمالية. لا تزال شبكات المتمردين في الشمال تمثل خطراً على قوات الأفرقة الموحدة وحكومة أفغانستان، إنما بدرجة أقل عما هي عليه مناطق القيادات الإقليمية الأخرى. وقد انخفضت الأعداد الفعلية للحوادث الأمنية أثناء الأشهر الثلاثة الأخيرة، مما يثبت عدم قدرة المتمردين على الانتقال من القول إلى الفعل. ومع أن الأنباء تفيد عن اتخاذ الأهالي موقفاً إيجابياً إزاء قوات الأمن، لا يزال تفشي الفساد في صفوف ممثلي الحكومة مصدر قلق بالغ.



(هـ) القيادة الإقليمية الغربية. أسفر نجاح عمليات الأفرقة الموحدة وتحسن الدعم الشعبي لحكومة أفغانستان والقوة الدولية على حد سواء إلى انخفاض في عدد الحوادث الأمنية عموماً. وأدت هذه العوامل إلى انهيار معنويات المتمردين في منطقة القيادة الإقليمية الغربية وضعف قدراتهم. وظلت الهجمات التي يشنها العدو غير منسقة إلى حد كبير وغير فعالة، ومن المحتمل أن تنحسر طيلة فصل الشتاء إلى أن يبدأ موسم القتال في عام ٢٠١٢.



(و) القيادة الإقليمية للعاصمة. أدى تعزيز قدرات قوات الأمن الأفغانية، والعثور على مخابئ كبيرة للأسلحة، وتوسيع نطاق المنطقة الأمنية في كابل وعمليات قوات التحالف في منطقة القيادة الإقليمية الشرقية إلى الحد من فعالية أنشطة المتمردين في العاصمة، وتُوِّج ذلك بغياب أي تحرك للمتمردين عملياً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ومع أنه من المرجح أن يظل عدد الحوادث الأمنية مستقرا في الأشهر الثلاثة القادمة، سيسعى المتمردون على فترات متقطعة إلى زعزعة الأمن الظاهر في مقاطعة كابل لأن أي حادث ناجم عن تحركاتهم في العاصمة من شأنه أن يستقطب اهتماماً إعلامياً كبيراً.



قوات الأمن الوطني الأفغانية

٨ - يسير تطوير قوات الأمن الوطني الأفغانية على الطريق الصحيح، من حيث الحجم والنوعية على حد سواء. وتمضي هذه القوات بيُسر نحو تحقيق أهداف القوام المقرر لتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، في حين يتواصل بناء وتحسين قدرات القيادة والتحكم. وينصب أحد جهود القوة الدولية على زيادة التأهيل المهني للقوات. وقد تحقق تقدم كبير في موثوقية واستدامة الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية.

٩ - وفي عام ٢٠١١، أضافت قوات الأمن الوطني الأفغانية ٠٠٠ ٥٧ من أفراد الجيش والشرطة إلى قوامها. وتقود القوات الأفغانية حاليا نحو ٤٠ في المائة من عمليات القوات التقليدية والقوات الخاصة، وتشارك في قيادة ما يقرب من ٩٠ في المائة من العمليات مع القوة الدولية.

١٠ - وتتيح عمليات التجنيد المكثفة لقوات الأمن الوطني الأفغانية البقاء على الطريق الصحيح نحو تحقيق العدد المستهدف المقبل للقوام وهو ٠٠٠ ٣٥٢ عنصر بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وإضافة إلى تنامي عدد القوات القتالية، أحرزت الوزارات الأمنية الأفغانية تقدما كبيرا في تحسين نوعية قواتها. وبفضل الدعم والمشورة اللذين يقدمها التحالف، فإن وحدات قوات الأمن الأفغانية تزداد قدراتها. وقد حسّنت قدرتها على القيام بعمليات ميدانية مستقلة. وتُبذل الآن جهود من أجل إنشاء مركز قيادة فعال على الصعيدين

الوطني والإقليمي وتحسين القدرة على التخطيط والتنسيق. وإضافة إلى ذلك، تضطلع القوات الأفغانية تدريجيا بمزيد من المسؤولية عن تدريب قواها.

١١ - ويشارف إنشاء مؤسسات التدريب على الانتهاء بهدف تعزيز التأهيل المهني التدريجي للجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية. ولا تزال جهود تطوير قوات الأمن تركز على خمسة مجالات رئيسية هي: تدريب مدربين وموجهين أفغان؛ وتسريع إعداد القادة؛ ومحو الأمية وبناء المهارات المهنية؛ وغرس روح الإشراف؛ وإنشاء مؤسسات وأنظمة وعناصر تمكينية قادرة على الاستمرار. ولا تزال هناك حاجة لمدربين واستشاريين إضافيين من المجتمع الدولي بغية مضاعفة الجهود للتعجيل بعملية التأهيل المهني والمساعدة على إنشاء قوات أمن أفغانية تتسم بالفعالية والاستدامة. وعلاوة على ذلك، تقوم الآن القوة الدولية وحكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية بتعزيز عملية فرز قوات الأمن لتحسين سلامة الموظفين المرافقين للقوة الدولية، ومنع تدهور الثقة بين المدربين والاستشاريين الدوليين ونظرائهم الأفغان.

الجيش الوطني الأفغاني

١٢ - يشكل الجيش الوطني الأفغاني حاليا أقوى التنظيمات وأكثرها اكتفاء ذاتيا في قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وقد دخل الجيش الأفغاني في المرحلة الأخيرة للنشر الميداني بهدف تعزيز استدامة وجود قوة مهنية على قدر أكبر من التوازن، وقادرة على الاضطلاع بدور القيادة الأمنية. وتحقيقا لهذه الغاية، يتم الآن تشكيل وتدريب وحدة للدعم القتالي ووحدة للدعم الخدمي للقتال، إلى جانب قوات الفيالق والألوية[ب]. ومن المفترض أن ينتهي نشر هذه الوحدات التمكينية الجديدة في الميدان بنهاية عام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، يستمر استحداث فرع لوجستي يتمتع بمزيد من الاستقلالية. وأخيرا، تُبذل جهود كبيرة من أجل وضع الصيغة النهائية لإنشاء مؤسسة تدريب كاملة تتيح للأفغان تأهيل القوة بأنفسهم. وتحقيقا لهذا الغرض أنشئت قيادة تدريب تابعة للجيش الأفغاني، وتعمل ١٢ مدرسة فرعية تابعة للجيش بصفة دائمة وبكامل قدرتها وتضم أكثر من ٠٠٠ ٢٠ متدرب. والمستوى الإجمالي لتدريب الجيش آخذ في الارتفاع على نحو بطيء لكنه مُطّرد.

(ب) سرايا الشرطة العسكرية، ووحدات الاستخبارات العسكرية، وكتائب الهندسة، وكتائب الإشارة، وسرايا تطهير الطرق من الألغام، وكتائب القوة الضاربة المتنقلة.

١٣ - ولا يزال الجيش الوطني الأفغاني على الطريق الصحيح نحو تحقيق هدف زيادة قوامه المقرر لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ والمتمثل في ٠٠٠ ١٩٥ جندي. ويبلغ قوامه الحالي نحو ٠٠٠ ١٨٤ جندي. ولا تزال نسبة التجنيد في صفوف الجيش قوية ومتوازنة عرقيا، وتقوم القوة الدولية بصورة دائمة بتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال بعثة التدريب التابعة لحلف شمال الأطلسي في أفغانستان[ج]. وارتفعت النسبة المئوية لجميع كتائب الجيش الأفغاني المصنفة ''فعالة متى عملت مع خبراء استشاريين'' أو أعلى من ذلك، إلى ٤٤ في المائة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وكما ذُكر في التقارير السابقة، فإن معدلات الاستنزاف تتناقص ببطء ولكنها لا تزال مرتفعة وتستمر في ترتيب تكاليف إضافية للتجنيد والتدريب. وقد وُضعت خطة شاملة، تتضمن حلولا في الأجلين المتوسط والطويل، في شراكة مع القادة الأفغان، لمعالجة هذه المشكلة المستعصية.

١٤ - وفيما يتعلق بالجيش الأفغاني الذي نُشر في الميدان، لا تزال المشاكل التي يتعين حلها تتمثل في مهارات القيادة، ومعدلات الاستنزاف العالية، وتخطيط شؤون الأفراد، والتنسيق التكتيكي، واللوجستيات.

القوات الجوية الأفغانية

١٥ - يجري حاليا تطوير القوات الجوية الأفغانية، وإضافة إلى استقدام الأفراد وعمليات التأهيل المهني اللذين سُلطت عليهما الأضواء في التقارير السابقة، فقد أُحرز تقدم كبير في بناء الهياكل الأساسية. وسُلِّمت مرافق جديدة في سياق دعم قوة جوية مكتفية ذاتيا. ويتوقع بدء استثمارات مهمة من أجل تحسين مواقع تدريب القوات الجوية وهياكلها الأساسية، وهما شرطان مهمان للغاية من أجل تحقيق التطوير السليم والاكتفاء الذاتي. ولا تزال القوات الجوية الأفغانية تواجه بعض التحديات الرئيسية، بسبب تفشي الفساد ومشاكل التجنيد، وخاصة في القدرة على العثور على مجندين مؤهلين.

١٦ - وبلغ قوام القوات الجوية الأفغانية ١٧٢ ٥ عنصرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وتقل معدلات الاستنزاف فيها عما هي عليه في الجيش والشرطة الوطنية. ولدى القوات الجوية ما مجموعه ٨٢ طائرة في الخدمة، بما في ذلك ٤٢ طائرة هليكوبتر، ومن المقرر زيادة عدد الطائرات إلى ١٤٥ طائرة في المجموع عندما يتم النشر الكامل للقوات الجوية في الميدان في عام ٢٠١٦. ولا يزال الدعم الدولي بالغ الأهمية بالنسبة لتطوير القوات الجوية الأفغانية وتدريبها وتقديم الدعم لعمليات قوات الأمن الأفغانية بقيادة مستقلة.

(ج) هناك حاليا ٣٣٣ امرأة يخدمن في الجيش الوطني الأفغاني وكلهن تقريبا في كابول.

الشرطة الوطنية الأفغانية

١٧ - عموما، تسير الشرطة الوطنية الأفغانية على الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف المقرر لتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ويبلغ قوامها الحالي نحو ٠٠٠ ١٤٤ شرطي. وبلغ قوام أفراد الدوريات المأذون به حده الأقصى في كل من الشرطة الأفغانية المشكّلة وشرطة الحدود الأفغانية؛ وعُدِّلَت شروط التجنيد بهدف التركيز على التجنيد مباشرة في رتبة ضباط الصف؛ وتحقيق التوازن بين زيادة عدد ضباط الصف وأفراد الدوريات الجدد وتدريبهم. ويتواصل التركيز على التدريب حيث تجاوزت القدرة الاستيعابية للتدريب ٠٠٠ ١٥ عنصر وبلغ معدل تلبية الحاجة إلى التدريب نحو ٦٥ في المائة.

١٨ - ويوفر الملاك الدائم من الأفراد لعام ٢٠١١ أكثر من ٥٠٠ ١ عمل إضافي للنساء. وتعمل حاليا ٢٤٤ ١ امرأة في الشرطة الوطنية الأفغانية. ولا يزال تجنيد النساء متعثرا لأسباب مختلفة، تعزى أساسا إلى تردد القادة في قبول الإناث في صفوف الشرطة.

١٩ - وأظهرت الفعالية التشغيلية للشرطة الوطنية الأفغانية تقدما ملحوظا داخل القوة. والتقرير الذي قُدّم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ هو التقرير الأول الذي صُنِّفت فيه أية وحدات شرطة ''مستقلة متى عملت مع خبراء استشاريين''. وبالنسبة للشرطة المشكّلة، صُنِّف ٤٠ في المائة من الوحدات ''فعالة متى عملت مع خبراء استشاريين'' أو أعلى من ذلك، في حين بلغ معدل تصنيف شرطة الحدود الأفغانية ٥٣ في المائة ومعدل تصنيف الشرطة الوطنية الأفغانية لحفظ النظام المدني ٥٧ في المائة.

القدرات المؤسسية

٢٠ - تحافظ الوزارات الأمنية، بمساعدة من بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، على جهودها المستمرة لبناء القدرة على زيادة قوات الأمن الأفغانية ومساندها. ولا تزال وزارة الدفاع والأركان العامة بحاجة إلى المساعدة لإنجاز مهامهما. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثبتت وزارة الدفاع قدرة محسنة على المستوى الإداري كما يظهر من خلال إدارتها الفعالة للبدء في المرحلة الثانية من عملية الانتقال.

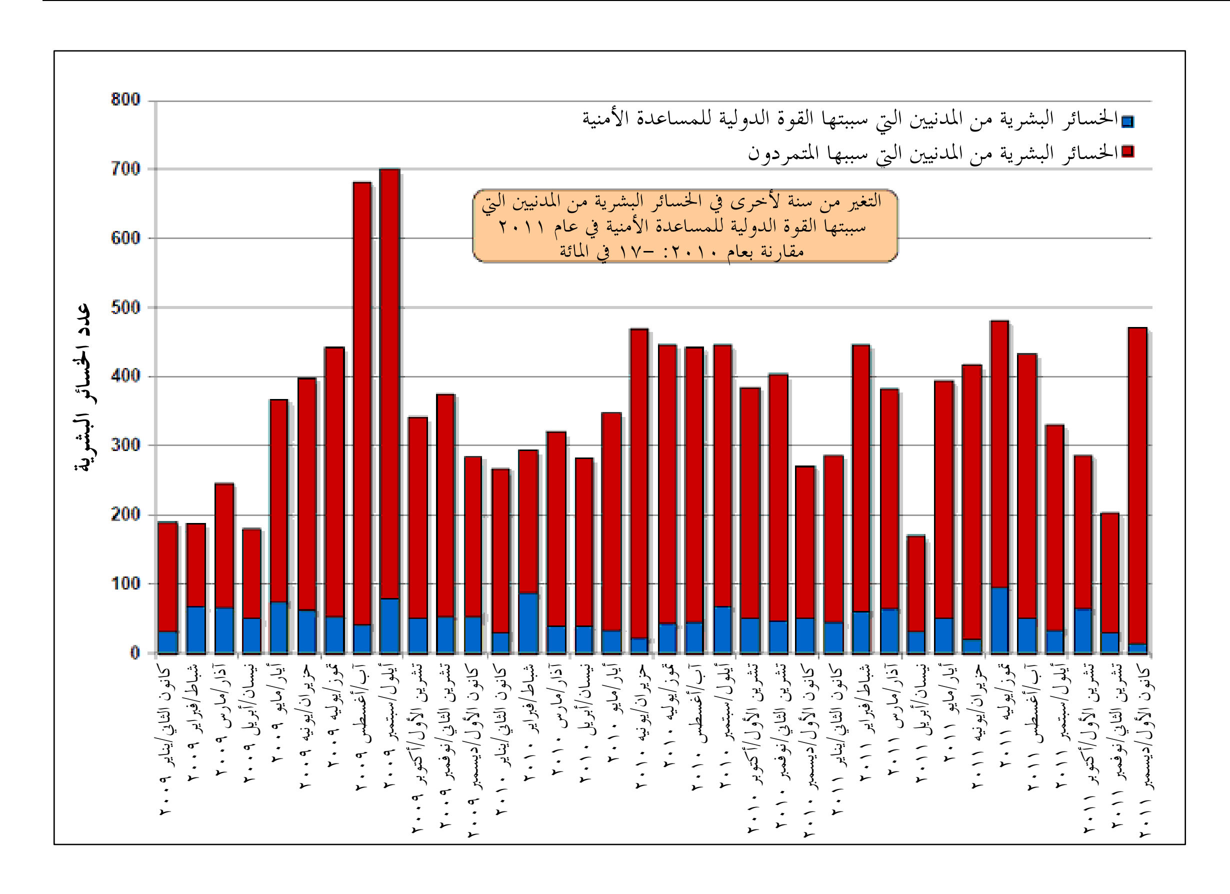
٢١ - ولا تزال وزارة الداخلية تتطلب قدرا كبيرا من المساعدة، ويُتوقَّع لها أن تحرز تقدما بحيث لا تتطلب سوى بعض المساعدة بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وتشمل القضايا الرئيسية المتبقية أوجه القصور في شغل الوظائف المدنية بسبب عدم إصلاح رواتب الخدمة المدنية ونظام الرتب.

الشركات الأمنية الخاصة/قوة الحماية العامة الأفغانية

٢٢ - بعد تسعة أشهر من التوقيع على استراتيجية الفترة الانتقالية (آذار/مارس ٢٠١١)، لا تزال قوة الحماية العامة الأفغانية في حكم المعدوم إلى حد بعيد. وتدعو الاستراتيجية إلى حل الشركات الأمنية الخاصة التي تقوم بأعمال التنمية وحماية القوافل بحلول ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢ وحل الشركات الأمنية الخاصة التي تحمي قواعد القوة الدولية ومنشآتها بحلول ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣. وأنشئ المكتب التنفيذي للبرنامج المشترك بغية دعم التخلي عن الشركات الأمنية الخاصة وتوجيه قوة الحماية العامة، مما يبني قدرات كافية لدعم استراتيجية الفترة الانتقالية. وبالتالي يمكن للمكتب أن يشجع الشركاء المنفذين في ميدان التنمية على اتخاذ القرار بمواصلة أعمال التنمية والأعمال المتعلقة بالهياكل الأساسية. ومن أجل تسريع عملية تطوير قدرة على تسيير الأعمال، وهيكلية للقيادة والسيطرة، وقدرة على تدريب الحراس، يقوم العديد من الشركات الأمنية الخاصة، كحلّ مؤقت، بالتحول إلى شركات لإدارة المخاطر. وسوف تقوم شركات إدارة المخاطر بالمساعدة في مجالات الإدارة والإشراف والتدريب ومعايير التشغيل إلى أن تصبح قوة الحماية العامة الأفغانية قادرة تماما على إدارة العمليات الأمنية. والمساعدة المقدمة من الشركاء الوزاريين لقوة الحماية العامة (إصدار التأشيرات في الوقت المناسب من قبل وزارة الخارجية، وتصاريح العمل من قبل وزارة العمل، وتراخيص الاتصالات من قبل وزارة الاتصالات، وتراخيص المركبات المدرعة من قبل وزارة الداخلية لتفادي وقوع ثغرات أمنية) لا تزال بالغة الأهمية للوفاء بالموعد النهائي الذي حدده الرئيس قرضاي.

الخسائر البشرية من المدنيين

٢٣ - لا تزال حماية الأهالي الأفغانيين تمثّل الأولوية القصوى للقوة الدولية، وكلما سقطت ضحية من المدنيين تضررت مهمة القوة الدولية. ومن بين العديد من المبادرات، أولت القوة الدولية اهتماما خاصا لفهم الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى سقوط ضحايا من المدنيين ولمنع وقوعها. وصدرت توجيهات تكتيكية جديدة في هذا الموسم من العام، وأُعيد تدريب كامل القوة الدولية على هذه التوجيهات. وأصبح نائب قائد القوة الدولية رئيسا لمجلس جديد تابع للقوة معني بتفادي إصابة المدنيين والتخفيف منها، بغية توفير الإشراف من كبار الضباط على هذه القضية. وعقد قائد القوة الدولية مؤتمرا في مقر القوة يومي ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ من أجل جمع الدروس المستفادة من عمليات الحلف الأطلسي في ليبيا، وتوحيد فهم القادة العسكريين للتوجيه التكتيكي (Rev.4) الصادر عن قائد القوة الدولية، وتطوير الدعم الجوي المقدم في المستقبل لوحدات قوات الأمن الوطني الأفغانية، الشريكة منها وغير الشريكة، من منظور طيار حربي.



٢٤ - وتشير التقارير في هذا الفصل من العام إلى أن المتمردين يتحملون المسؤولية عن ٨٤ في المائة من إجمالي الحوادث المتصلة بالخسائر البشرية من المدنيين، وهذا ما يمثل زيادة نسبتها ٧ في المائة. وانخفضت الأعداد الإجمالية للخسائر البشرية من المدنيين بنسبة ١٩ في المائة بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولم يُعزَ إلى عمليات القوة الدولية سوى ٦ في المائة من الخسائر البشرية من المدنيين، وهذا ما يمثل اتجاها تناقصيا متواصلا مقارنة بالتقارير السابقة. وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ هو الشهر الذي سقط فيه أقل عدد من الخسائر البشرية من المدنيين جراء عمليات القوة الدولية منذ أن بدأت عملية حفظ السجلات بشكل دقيق في شباط/يناير ٢٠٠٩. ويبقى من الواضح جدا أن المتمردين لا يزالون قادرين على استغلال الحوادث التي تقع فيها خسائر من المدنيين والتلاعب بها لمصلحتهم، إذ إن الأهالي الأفغان يعتبرون القوة الدولية مسؤولة عن جميع الحوادث التي تؤدي إلى وقوع خسائر بشرية. وتعكس الأرقام الواردة في الرسم البياني حوادث وقعت فيها خسائر بشرية من المدنيين بسبب النزاع (قتلى وجرحى) تم التأكيد من خلال التحري أنها إما من فعل القوة الدولية أو المتمردين. وتتفق البيانات الواردة هنا مع سياسة القوة الدولية التي تدعو إلى النظر في أي ادعاء ذي مصداقية من الادعاءات المتعلقة بسقوط خسائر بشرية من المدنيين.

مكافحة المخدرات

٢٥ - نجحت قوات الأمن الأفغانية، بدعم من شركائها في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، في ضبط كميات غير مسبوقة من المخدرات والسلائف الكيميائية في عام ٢٠١١، ومنها على وجه الخصوص المورفين. وتفوق هذه الكميات بكثير إجمالي المضبوطات في عام ٢٠١٠. ورغم شدة تعطيل هذه العمليات للتجارة، فإن أثرها على شبكات الاتجار بالمخدرات ليس أثرا بعيد المدى نظرا لقدرة تلك الشبكات على التكيف والتنقل، إذ سرعان ما تعود إلى مستويات نشاطها السابقة ما إن تنتهي تلك العمليات.

٢٦ - وثمة مؤشرات أولية تدل على تراجع زراعة الأفيون في المناطق التي يتحسن فيها الأمن. وقد سجلت أسعار الأفيون ارتفاعا كاد أن يكون قياسيا، مما دفع المزارعين إلى زراعة الخشخاش بكميات كبيرة في أراض منها ما يقع في مناطق جديدة كانت زراعتها فيما مضى غير ممكنة بسبب التكلفة الباهظة. وانتقلت زراعة الأفيون أيضا إلى مناطق نائية ذات أنشطة أمنية محدودة يقل فيها وجود قوات التحالف نتيجة لنجاح العمليات المنفذة في عام ٢٠١١.

٢٧ - وتتسم بأهميةٍ حيوية البرامجُ الرامية إلى إعداد قوات الأمن الأفغانية وتحسين قدراتها على جميع المستويات من أجل كفالة قدرة أفغانستان على مواصلة تنفيذ عمليات مكافحة المخدرات فيما بعد عملية الانتقال. وستواصل القوة الدولية للمساعدة الأمنية تقديم الدعم للبرامج والعمليات الحكومية لمكافحة المخدرات من أجل تعطيل صناعة المخدرات وما توفره من تمويل للمتمردين في أفغانستان، وتحييد أثرها والسيطرة عليها. وستواصل القوة الدولية أيضا تنسيق العمليات لتكون مواكبة لدورة زراعة الأفيون بحيث تلحق بها أشد الضرر وتوفر المزيد من الدعم لمكافحة المخدرات.

الحوكمة

٢٨ - لا تزال القوة الدولية تقدم الدعم إلى الجهود المبذولة بقيادة أفغانستان في مجال الحوكمة، ولا سيما ما يُبذل منها في مجالات رئيسية مثل عملية الانتقال، وإعادة الإدماج، ومكافحة الفساد، وتحسين سيادة القانون.

عملية الانتقال

٢٩ - يجري الآن تنفيذ المرحلة الثانية من عملية الانتقال. وقد واصلت الحكومة العمل مع حلف شمال الأطلسي على تنفيذ عملية الانتقال في المناطق الداخلة في المرحلتين الأولى والثانية والتخطيط للمرحلة الثالثة منها. ومع بدء تنفيذ المرحلة الثانية، أصبحت نسبة ٥٠ في المائة تقريبا من السكان تقطن مناطق انتقلت مسؤولية الأمن فيها إلى قيادة أفغانية. ولا تزال القوة

الدولية تقدم الدعم إلى قوات الأمن الأفغانية في مناطق الانتقال، حيث توفر لها مستويات متنوعة من الإشراف والتدريب وتزودها بقدراتٍ مساعِدة رئيسية. وأقر المجلسُ المشترك بين أفغانستان وحلف شمال الأطلسي المعني بعملية الانتقال مكوناتِ تطور المهام المتصلة بمسائل الأمن، والحوكمة والتنمية، والاتصالات الاستراتيجية، ووظائف فريق إعادة إعمار المقاطعات الواردة في جميع خطط تنفيذ عملية الانتقال في المناطق الداخلة في المرحلة الثانية. وتتولى الآن لجنة تنسيق الانتقال تنظيم وإقامة مراسم الانتقال في جميع المناطق الداخلة في المرحلة الثانية، ما عدا مقاطعة سربل الخاضعة للقيادة الإقليمية الشمالية التي تأجلت فيها تلك المراسم. وسيُعلق تنفيذ عملية الانتقال ريثما يتسنى للآليات الأفغانية تسوية المسائل ذات الصلة.

مكافحة الفساد

٣٠ - زار كابل في الفترة من ٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر فريقٌ تابع لحلف شمال الأطلسي للتدريب على تعزيز النزاهة. وقدم الفريق دورة تدريبية عن ''القيادة الدفاعية وتعزيز النزاهة'' حضرها ٤٥ دارسا في كلية الشرطة الأفغانية، وتلتها دورةٌ لتدريب المدربين في مجال تعزيز النزاهة استفاد منها ١٢ دارسا في الأكاديمية العسكرية الوطنية. ثم قام الفريق بتوجيه مدربين أفغان أثناء تقديمهم دورةً تدريبية عن ''القيادة الدفاعية وتعزيز النزاهة'' إلى ٣٥ دارسا في الأكاديمية العسكرية الوطنية. وكانت تلك المرة الأولى التي يقدم فيها مدربون أفغان تدريبا على تعزيز النزاهة، وهو إنجاز ذو شأن في مجال تنفيذ برنامج تعزيز النزاهة. وتقوم القوة الأمنية، بالاشتراك مع فرقة العمل المعنية بالشفافية، بتوفير الدعم للجهود الحكومية الرامية إلى الحد من الفساد في دوائر الحكم.

٣١ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عقد مكتب الشؤون العامة بحلف شمال الأطلسي مؤتمره المعني بأفغانستان في دبي. وحضر المؤتمر ما يقرب من ١٠٠ متحدث رسمي وموظف صحفي من الحلف، ومن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والاتحاد الأوروبي ومقر قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، إلى جانب متحدثين رسميين بارزين عن الحكومة الأفغانية وممثلين لوسائط الإعلام. وإضافة إلى ذلك، أعلن مركز وسائط الإعلام والمعلومات التابع للحكومة الأفغانية اعتزامه استضافة حلقة عمل تُعقد في كابل للعاملين في مجال الاتصالات بالعاصمة بهدف دراسة السبل الكفيلة بزيادة مساحة إسماع صوت الأفغان عبر جميع وسائل الاتصالات.

تقديم الدعم لتعزيز سيادة القانون

٣٢ - تقدم القوة الدولية، من خلال بعثة حلف شمال الأطلسي لتقديم الدعم الميداني لسيادة القانون، إمكانات تنسيقية وميدانية لمساعدة الحكومة والخبراء المدنيين الدوليين على تحسين القدرات. وتركز بعثة الدعم الميداني جهودها على مساعدة الحكومة في بسط سيادة القانون في مقاطعات ومناطق رئيسية.

البرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج

٣٣ - لقيت جهود المصالحة وإعادة الإدماج التي تبذلها أفغانستان درجات متفاوتة من النجاح في الأشهر القليلة الماضية. ففي مجال إعادة الإدماج، استمر إحراز تقدم تدريجي مطرد مع انضمام مجموعات صغيرة من الطالبان إلى العملية في الأشهر الثلاثة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في مناطق القيادتين الإقليميتين الشمالية والغربية. وتقدم القوة الدولية الدعم النشط إلى شركائها الأفغان فيما يبذلونه من جهود للإسراع بوتيرة عملية إعادة الإدماج، وذلك في مسعى إلى جعلها خيارا أكثر جاذبية بالنسبة للمتمردين. وبنهاية شهر كانون الثاني/يناير، كان البرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج قد استكمل رسميا إعادة إدماج ٣ ٠٢٨ متمردا، مسجلا بذلك زيادة بنحو ٣٠٠ شخص أعيد إدماجهم في المجتمع مقارنة بربع السنة السابق.

التنمية

٣٤ - تعتبر أفرقة إعادة إعمار المقاطعات الرابط بين الأمن والحوكمة والتنمية في أفغانستان. وبناء على ذلك، تقوم تلك الأفرقة بتحويل تركيزها تدريجيا من تقديم الخدمات مباشرة إلى تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، بما يشمل تحسين الروابط بين مؤسسات الحوكمة الوطنية ودون الوطنية الأفغانية. وستنقل تلك الأفرقة وظائفها إما إلى دوائر الحكم المحلي أو القطاع الخاص، أو إلى جهات أخرى معنية، مثل المنظمات غير الحكومية والقنصليات الوطنية ووكالات المعونة. وسيؤدي هذا التطور في مهام أفرقة إعادة الإعمار إلى حلها في نهاية المطاف، وهو الأمر المقرر تنفيذه بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وقد قام كل من مكتب الممثل المدني السامي لمنظمة حلف شمال الأطلسي وقيادة أفرقة إعادة إعمار المقاطعات وقيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية بإعداد وتعميم وثائق وإرشادات للمساعدة منها مجموعةُ أدواتٍ للتخطيط لتطور مهام أفرقة إعادة الإعمار و ”دليلٌ لخطط الانتقال الخاصة بالمجلس المشترك بين أفغانستان وحلف شمال الأطلسي المعني بعملية الانتقال“. وهي وثائق وإرشادات يهدف جميعها إلى معاونة البلدان المساهِمة بقوات على التعرف على أوجه التطور

في مهام الأفرقة وعلى كيفية تسليم الأنشطة المضطلع بها. وفي إطار خطط تنفيذ عملية الانتقال، أقر المجلس المشترك المعني بعملية الانتقال خطط تطور مهام الأفرقة للمرحلتين الأولى والثانية، ويجري إعداد تلك الخطط لسائر المقاطعات.

الأطفال المتضررون من النزاع المسلح

٣٥ - في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، اجتمع مجلس شمال الأطلسي بشركائه من القوة الدولية للمساعدة الأمنية لمناقشة مسألة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح والتعاون الجاري بين حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة في هذا الشأن. وفي اتصال تم عبر الفيديو، عرضت وكيلة الأمين العام والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، راديكا كوماراسوامي، آراءها على المجلس. وأقر مجلس شمال الأطلسي اتخاذ مجموعة من الخطوات الإضافية الملموسة والعملية تشمل وضعَ مبادئ توجيهية لقادة الوحدات الاستراتيجية واستعراضَ سياسة حلف شمال الأطلسي المتعلقة باستخدام المتعاقدين لتقديم الدعم للعمليات لكفالة عدم تعاقد الحلف مع موردين يستغلون عمالة الأطفال. وسترد في التقارير الفصلية التي يقدمها الحلف إلى الأمم المتحدة عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية معلوماتٌ محددة عن الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وقد عيّن الحلف منسقا رفيع المستوى معنيا بالأطفال المتضررين من النزاع المسلح بغية تعزيز التفاعل مع الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع.
